The Advisory Council of Emperor Hadrian (117–138 CE)

المجلس الإستشاري للإمبراطور هادريان (117-138م)

م.م علاء نعيم وايل

M.M. Alaa Naeem Wael

الجامعة العراقية/ كلية التربية/ الطارمية

Email: alaa.n.waeel@aliraqia.edu.iq

07718618699

الكلمات المفتاحية: (هادريان، الإمبراطورية الرومانية، المجلس الاستشاري، الإدارة الإمبراطورية، الحكم).

Keywords: (Hadrian, Roman Empire, Advisory Council, Imperial Administration, Governance)

Abstract.

This study examines the Advisory Council of Emperor Hadrian (117–138 AD) as a significant component of the Roman system of governance during a period marked by notable administrative and legal development. The research adopts a historical-analytical approach, relying on classical sources and texts, alongside a descriptive method to clarify the features of administrative organization and legislative reforms in that era.

The findings indicate that Hadrian's reign was characterized by a shift toward internal stability and a reduction in reliance on military expansion, alongside a restructuring of administration based on competence and practical expertise rather than social status. The Advisory Council emerged as an effective instrument supporting decision-making, contributing to a more institutionalized form of governance and expanding the scope of consultation within the administrative apparatus. Legal reforms also played a key role in standardizing the application of laws and reducing discrepancies across provinces, thereby strengthening legal stability and reinforcing principles of justice.

Overall, the study shows that these combined developments enhanced the efficiency of imperial administration and strengthened centralized decision-making while preserving the traditional institutional framework of the Roman state. Accordingly, Hadrian's reign represents a transitional phase toward a more structured and stable administrative model in the history of the Roman Empire.

الملخص.

يتناول هذا البحث المجلس الاســتشــاري للإمبراطور هادريان (117–138م) بوصــفه أحد المكونات المهمة في بنية الحكم الروماني خلال مرحلة اتســمت بتطور إداري وقانوني واضــح، وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي لدراســة النصــوص والمصــادر القديمة، مع توظيف الوصف العلمي لبيان ملامح التنظيم الإداري والإصلاحات التشريعية في تلك الفترة، وأظهرت النتائج

أن عهد هادريان اتجه نحو ترسيخ الاستقرار الداخلي وتقليص الاعتماد على التوسع العسكري، مع إعادة تنظيم الإدارة على أســـاس الكفاءة والخبرة بدل الاعتبارات الاجتماعية، كما برز دور المجلس الاستشاري كأداة داعمة لصنع القرار، حيث ساهم في تعزيز الطابع المؤسسي للحكم وتوسيع نطاق المشورة داخل الجهاز الإداري، وقد أسهمت الإصلاحات في توحيد تطبيق التشريعات وتقليل التباين بين الأقاليم، بما عزز من اســتقرار النظام القانوني ورسّــخ مبدأ العدالة، كما بيّنت الدراســة أن هذه التحولات مجتمعة أدت إلى رفع كفاءة الإدارة الإمبراطورية، وتعزيز مركزية القرار مع الحفاظ على الشكل التقليدي للمؤسسات الرومانية. وعليه يمكن القول إن عهد هادريان يمثل مرحلة انتقالية مهمة نحو نموذج إداري أكثر تنظيمًا واستقرارًا في تاريخ الإمبراطورية الرومانية.

المقدمة.

يمثل عهد الإمبراطور هادريان (117–138م) مرحلة بارزة في تطور النظام الإداري والقانوني داخل الدولة الرومانية، حيث اتجهت السلطة الإمبراطورية نحو ترسيخ أسس أكثر تنظيمًا في إدارة شؤون الحكم، من خلال تعزيز الطابع المؤسسي للقرار السياسي وتوسيع دائرة المشورة داخل الجهاز الحاكم، وقد انعكس ذلك في إعادة تنظيم العلاقة بين الإمبراطور والمؤسسات التقليدية، وعلى رأسها مجلس الشيوخ، إلى جانب تنامي دور المجلس الاستشاري بوصفه أداة مساندة في صياغة القرارات الإدارية والتشــريعية، ويكتســب هذا الموضــوع أهميته من كونه يكشــف عن آليات التحول التدريجي في بنية الحكم الروماني نحو مزيد من المركزية المقننة.

مشكلة البحث

تتمحور إشـــكالية البحث حول طبيعة الدور الذي قام به المجلس الاســـتشـــاري في عهد هادريان، وحدود إسهامه في دعم السلطة الإمبراطورية، في ظل استمرار وجود المؤسسات التقليدية للدولة.

السؤال الرئيسي:

ما طبيعة الدور الذي أداه المجلس الاستشاري في عهد الإمبراطور هادريان (117–138م)، وما مدى تأثيره في تطوير الإدارة الإمبراطورية وتنظيم عملية اتخاذ القرار؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما الظروف التي أحاطت بتولي هادريان الحكم وتشكيل رؤيته الإدارية؟
2. كيف تبلورت ملامح التنظيم الإداري للدولة الرومانية خلال عهده؟
3. ما طبيعة عمل المجلس الاستشاري ودوره في دعم القرار السياسي والإداري؟
4. كيف انعكست الإصلاحات القانونية في عهد هادريان على تطور النظام التشريعي؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على مؤسسة محورية في بنية الحكم الروماني لم تحظَ بدراسة كافية في بعض الدراسات التقليدية، وهي المجلس الاستشاري، ودوره في تعزيز فعالية الإدارة الإمبراطورية. كما يســهم في فهم طبيعة التحول الذي شــهدته الدولة الرومانية نحو إدارة أكثر تنظيمًا، تقوم على توسيع نطاق المشورة وتوظيف الخبرات القانونية في صناعة القرار.

فرضيات البحث

1. أسهم المجلس الاستشاري في تعزيز مركزية القرار داخل النظام الإداري في عهد هادريان .
2. لم يقم هادريان بإلغاء المؤسسات التقليدية، بل أعاد تنظيم وظائفها بما يخدم كفاءة الحكم .
3. أدت الإصلاحات القانونية إلى دعم توحيد الإجراءات التشريعية داخل الإمبراطورية .
4. ارتبط تطور المجلس الاستشاري بتنامي الطابع المؤسسي للإدارة الإمبراطورية .

حدود البحث

- **الحدود الزمانية** :يقتصر البحث على فترة حكم الإمبراطور هادريان (117–138م) .
- **الحدود المكانية** :يشمل الدولة الرومانية داخل مركزها ومقاطعاتها خلال فترة الدراسة .

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي القائم على دراسة النصوص والمصادر القديمة وتحليلها، بهدف فهم تطور المجلس الاســـتشـــاري ودوره داخل البنية الإدارية للدولة الرومانية، مع استخدام المنهج الوصفي في عرض التنظيمات الإدارية والإصلاحات القانونية خلال عهد هادريان.

أولًا: نشأة الإمبراطور هادريان وتولية الحكم.

تميزت شـخصـية هادريان بقدر كبير من التعقيد، إذ جمع بين الكفاءة السـياسـية والإخلاص للصــالح العام، مع ميول فكرية وثقافية خاصــة جعلت شــخصــيته محاطة بالغموض وأثارت اهتمام معاصـــريه، ورغم ما حظي به من تقدير، فإن طبيعته المتحفظة حالت دون بناء علاقات إنســـانية وثيقة، فكان يُهاب أكثر مما يُحب، كما اتسم بالتسامح الديني والفكري، ورفض التعصب، مع إيمانه بحق الاختلاف، وإن فسّر بعض معاصريه هذا التسامح على أنه ضعف لا تسامح، وإلى جانب ذلك، جمع بين الحزم الإداري والمرونة الإنسانية، واهتم بالفنون والآداب دون أن يؤثر ذلك في هيبة منصبه الإمبراطوري أو مكانة السلطة التي يمثلها (Henderson, 1923, p.3)

كان هادريان المنتمي إلى قبيلة سـيرجيا(Sergian Tribe) [1]، إمبراطورًا لروما خلال المدة (117–138م) ، وينحدر من مســتوطنة إيتاليكا الاســبانية[2]، بل قيل أنه وُلد في مدينة روما ســنة

[1] عشيرة Sergia Gens كانت من العشائر الرومانية ذات المكانة الأرستقراطية، ويرجع أصلها وفق الرواية التقليدية إلى جذور طروادية، وقد ارتبطت بعدد من الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة خلال العصر الجمهوري، وتشير المادة المعجمية إلى أن أول من وصل إلى منصب القنصل من هذه العشيرة كان لوسيوس سيرجيوس فيديناس عام 437 ق.م، كما عُرفت العشيرة بعدد من الألقاب العائلية مثل Catilina و Fidenasو Orata، وارتبط اسمها لاحقًا بالحركة السياسية في أواخر الجمهورية،

Smith, W. (Ed.). (1849). Dictionary of Greek and Roman biography and mythology (Vol. 3). Little, Brown and Company, p. 787.

[2] إيتاليكا مدينة رومانية قديمة في جنوب إسبانيا قرب إشبيلية، أُنشئت سنة 206 ق.م كمستوطنة للجنود الرومان بعد الحرب البونيقية الثانية، ثم تطورت لاحقًا إلى مركز حضري مهم في مقاطعة هسبانيا بايتيكا خلال العصر الإمبراطوري، وتُعد أيضًا مسقط رأس الإمبراطورين تراجان وهادريان،

Bennett, Julian (2001). Trajan. Optimus Princeps. Bloomington: Indiana University Press. P. 1–3.

76م، ولا يُرجَّح أن يكون هادريان ذا أصـــول إيطالية خالصـــة، إذ لا تتوافر أدلة قاطعة تحدد مدى اختلاط المسـتوطنين الإيطاليين الأوائل في إيتاليكا بالسـكان المحليين في إسـبانيا، ومن المحتمل أن القرون الطويلة من الاستقرار في وادي النهر قد أفرزت أشكالًا من التمازج السكاني، دون أن يُضعف ذلك من استمرار الوعي بالأصل الإيطالي داخل هذه الأسر، بل ربما أسهم في إعادة تشكيله. ومع ذلك، حافظت النخب الرومانية على نسبها عبر خط الذكور، بما يعزز استمرارية الانتماء العائلي في التقاليد الرومانية(Henderson, 1923, pp.9–10) .

ويُعد إيليوس هادريانوس ماريولينوس (Aelius Hadrianus Marullinus) جد الإمبراطور هادريان أول من ارتقى من الأســـرة إلى مرتبة مجلس الشـــيوخ الروماني، وقد تزوج من أولبيا (Ulpia)[1]، شـــقيقة ماركوس أولبيوس تراجانوس والد الإمبراطور تراجان، بما يعكس عمق الروابط بين الأسـرتين، أما ابنه بوبليوس إيليوس هادريانوس آفر (Publius Aelius Hadrianus Afer) ، فلا تُقدّم المصادر تفسيرًا واضحًا للقب "آفر (Afer) " (Henderson, 1923, p.10).

وقد تزوج هادريانوس آفر من دوميشـــيا بولينا(Domitia Paulina) ، المنحدرة من مدينة غاديس (قادش الحالية) في جنوب إســـبانيا، وهي منطقة قريبة من إيتاليكا، وتحمل خلفية رومانية واضـــحة، وفي 24 يناير/ كانون الثاني ســـنة 76م، وفي عهد الإمبراطور فســـبازيان، وُلد لهما في إيتاليكا ابن حمل اسم أبيه، بوبليوس إيليوس هادريانوس، الذي سيصبح لاحقًا إمبراطور روما، وكان ابن عمه تراجان يكبره بنحو اثنين وعشرين عامًا (Henderson, 1923, p.10).

عند وفاة والد هادريان عام 85م، كان ابن عمه تراجان قد بدأ مساره السياسي بوصفه عضوًا في مجلس الشيوخ الروماني، بعد أن شغل منصب البريتور سنة 84م، قبل أن يتدرج لاحقًا حتى بلغ منصب القنصل. وخلال هذه المرحلة تولّى مهام عسكرية في إسبانيا، ويُحتمل وجوده هناك وقت وفاة والد هادريان(الناصـري، 1991: 248؛ Dio, 1927, 69.1.1–4)، وعقب وفاة والد هادريان تولّى تراجان الوصاية القانونية على قريبه الشاب بمشاركة الفارس أكيليوس أتيانوس، وكلاهما من إيتاليكا،

[1] لوبيا مارسيانا هي الأخت الكبرى للإمبراطور تراجان، وتنتمي إلى عائلة الأولبيين(gens Ulpia) ، تزوجت من السيناتور غايوس سالونيوس ماتيديوس باترويوس، وأنجبت سالونيا ماتيديا جدة الإمبراطورة فيبيا سابينا زوجة هادريان، منحت لقب أوغستا في عهد أخيها حوالي 105م، وتوفيت بين 112–114م ثم تم تأليهها بقرار من مجلس الشيوخ،
Livius.org, "Ulpia Marciana," Articles on Ancient History, last modified 10 August 2020, https://www.livius.org/articles/person/ulpia-marciana/ (accessed 21 June 2026).

وقد كان أتيانوس الأكثر حضـــورًا في الرعاية المباشـــرة، بينما انشـــغل تراجان بمهامه العســـكرية والسـياسـية، ما جعل إشـرافه غير مباشـر في تلك الفترة، كما اصـطحب أتيانوس هادريان لاحقًا إلى روما، حيث تلقّى تعليمه حتى سـن الخامسـة عشـرة، وهي مرحلة أسـهمت بشـكل حاسـم في تشـكيل شخصيته وثقافته المبكرة (Henderson, 1923, p.15).

ومنذ سنواته الأولى أظهر هادريان شـغفًا كبيرًا بالثقافة اليونانية، فانصـرف إلى دراسـة الأدب والفلســـفة والفنون الإغريقية حتى غلبت هذه الثقافة على تكوينـه الفكري، الأمر الذي دفع بعض المحـافظين من الرومـان إلى إطلاق لقب "المتأغرق" (Graeculus) عليـه، وهو لقب لم يكن يراه انتقاصًـا، بل كان يعكس اعتزازه بالحضـارة اليونانية وما اكتسـبه منها من قيم الحكمة والاتزان، متأثرًا بالمثل الفلسـفي الذي يجعل الحاكم فيلسـوفًا، والفيلسـوف حاكمًا(الناصـري، 1991: 248؛ Dio, 1927, 69.1.1–4).

وارتبط هادريان بحياة عسكرية وإدارية متنوعة، إذ تدرّج في عدد من المناصب الرومانية بدءًا من نقيب الفرقة إلى الكوايستورية، ثم أصـبح نقيبًا للعامة، ثم تولّى البرايتورية القضـائية ثم القنصـلية، وقد خدم في عدد من ولايات الإمبراطورية ضـمن الجيش الروماني، وشـارك في الحملات العسـكرية في بارثيا وداكيا، كما تولّى منصبًا مهمًا في سوريا وقاد القوات فيها قبيل وفاة الإمبراطور تراجان عام 117م (Gregorovius, 1898, 8).

وقد تزوج هادريان من فيبيا ســـابينا(Vibia Sabina) ، حفيدة أخت الإمبراطور تراجان المســـماة ماركيانـا(Marciana) ، وقد تم هذا الزواج عام 100م بدعم من الإمبراطورة بليوتينا (Plotina)، بهدف تعزيز مستقبل هادريان السياسي، وقد عُرفت سابينا بجمالها وحيويتها، غير أنها لم تكن دائمًا على وفاق مع زوجها، وقد رافقته في رحلته إلى مصـر عام 130م، حيث سـجل اسـمها على تمثالي ممنون في الأقصـر بصـحبة وصـيفتها جوليا بالبيلا(Julia Balbilla) ، (الناصـري، 1991: 249).

وقد أُثيرت آراء تشكك في طبيعة علاقة تراجان بهادريان، إذ يرى بعض المؤرخين أن العلاقة بينهما لم تكن مســـتقرة بالكامل، بدليل أن تراجان لم يُشـــرك هادريان فعليًا في الحكم كما فعل الإمبراطور نرفا مع تراجان، كما أُثيرت شـكوك حول مسـألة التبني التي يُعتقد أنها تمت في اللحظات الأخيرة من حياة تراجان، ويرى بعضهم أنها ربما كانت بتأثير من الإمبراطورة بليوتينا، ومع ذلك سواء

ثبتت وصـية التبني أم لم تثبت، فإن موقف الجيش الروماني في سـوريا كان حاسـمًا في دعم تولي هادريان العرش الإمبراطوري(الناصري، 1991: 249).

وقد عُرف هادريان بثقافته الواسـعة وحرصـه على التعلم، إذ أتقن اللغتين اليونانية واللاتينية، واهتم بالأدب والشـعر، وخلّف عددًا من المؤلفات النثرية والقصـائد، كما امتدت اهتماماته إلى الفنون والعلوم المختلفة، فمارس النحت والرسـم، وأبدى اهتمامًا بالشـؤون العسـكرية والإدارية، وسـعى إلى الإحاطة بمختلف مجالات المعرفة، حتى عُدَّ من أكثر أباطرة روما ثقافةً واطلاعًا(الناصري، 1991: 248؛ Dio, 1927, 69.1.1–4).

وقد اعتلى هادريان العرش الإمبراطوري عام 117م خلفًا للإمبراطور تراجان، بدعم من الجيش والنخب المؤثرة في الدولة، ليفتتح بذلك مرحلة جديدة في تاريخ الإمبراطورية الرومانية اتسمت بالاهتمام بتثبيت الاسـتقرار الداخلي وإعادة تنظيم الإدارة، مع الميل إلى ترسـيخ الحدود بدل التوسـع الخارجي، مما جعل حكمه يمثل تحولًا مهمًا في مسـار السـياسـة الإمبراطورية(الناصـري، 1991: 248؛ Dio, 1927, 69.1.1–4).

وبعد توليه الحكم عام 117م، وجّه الإمبراطور هادريان من أنطاكية رسـالة إلى مجلس الشـيوخ الروماني يطلب فيها المصـادقة على منصـب الأميرس(Princeps) ، في خطوة تعكس احترامه للإطار الدستوري ودور مجلس الشيوخ في إضفاء الشرعية على السلطة الإمبراطورية، كما أكد في خطابه التزامه بعدم قبول الألقاب أو الامتيازات إلا بموافقة مباشرة، وحرصـه على عدم اتخاذ قرارات تمس أعضاء المجلس أو تتعارض مع المصلحة العامة، بما أسهم في ترسيخ علاقة تقوم على التهدئة وبناء الثقة مع المؤسسة السناتورية، رغم أن بعض الألقاب، مثل "أب الأمة"، لم تُقر رسميًا إلا لاحقًا في عام 128م(Henderson, 1923, p.42) .

يتضح مما سبق أن نشأة هادريان في محيط أرستقراطي قريب من دوائر الحكم، وتربيته تحت رعاية تراجان، أسـهما في تكوينه السـياسـي والعسـكري وإعداده لتولي المسـؤوليات العليا، كما كان لتكوينه الثقافي الواسع، ولا سيما تأثره بالثقافة اليونانية، دور مهم في بلورة شخصيته الفكرية واهتمامه بالفنون والآداب واللغات، ويُستخلص من ذلك أن شـخصـيته اتسـمت بالجمع بين الانضـباط الإداري والانفتاح الثقافي، مع ميل واضـح إلى ترسـيخ الاسـتقرار الداخلي في إدارة الدولة، وهو ما تجلى في توجهاته بعد اعتلائه العرش سنة 117م.

ثانيًا: التنظيم الإداري في الدولة الرومانية في عهد الإمبراطور هادريان.

اتسم الجيش الروماني في عهد الإمبراطور هادريان بدرجة عالية من التنظيم والانضباط، وقد ارتبطت هذه السمة بشكل مباشر بسياسة الإمبراطور التي ركزت على التفقد الميداني المستمر للحدود العسكرية، خاصة في الأقاليم الحدودية مثل ألمانيا وبريطانيا وشمال إفريقيا، وتشير المصادر التاريخية إلى أن هادريان لم يكن حاكمًا إداريًا فحسب، بل كان يمتلك خبرة عسكرية واضحة انعكست في طريقة تعامله مع الجيش بوصفه مؤسسة منظمة تحتاج إلى ضبط أكثر من حاجتها إلى توسع جديد (Henderson, 1923, p.171؛Cassius Dio, 1927, 69.9–69.10).

لقد كان اهتمام هادريان بالجيش عمليًا ومباشرًا، إذ حرص أثناء جولاته على مراجعة أوضاع المعسكرات، والتأكد من كفاءة التدريب والانضباط، ومتابعة الحالة المعيشية للجنود، وقد ساعد هذا الأسلوب في رفع مستوى الانضباط الداخلي داخل الوحدات العسكرية، حيث أصبحت العلاقة بين القيادة العليا والجنود أكثر قربًا وفعالية، وهو ما يعكس انتقال الجيش من حالة التوسع الهجومي إلى حالة الدفاع المنظم المستقر(Birley, 2013, pp. 112–118) .

ورغم هذا الاهتمام فإن الدراسات الحديثة تميل إلى التقليل من فكرة حدوث "إصلاح عسكري جذري" في عهد هادريان، إذ تشير الأدلة إلى أن البنية الأساسية للجيش الروماني التي استقرت في عهد تراجان لم تشهد تغييرات هيكلية كبيرة، بل اقتصر الأمر على تحسينات تنظيمية تتعلق بالانضباط والتدريب وإدارة المعسكرات، وهذا يعني أن سياسة هادريان كانت تطويرية لا ثورية، وتركز على رفع الكفاءة بدل إعادة بناء المؤسسة العسكرية.(Goldsworthy, 2003, p. 215)

كما حافظ الجيش على طابعه بوصفه القوة الأساسية لحماية الإمبراطورية وتنفيذ سياستها الحدودية، مع تعزيز دوره في الأعمال الهندسية والبنية التحتية داخل الأقاليم، وهو ما جعله مؤسسة عسكرية وإدارية في الوقت ذاته.(Southern, 2006, p. 174)

أما على الصعيد الداخلي فقد ارتبط عهد هادريان بمرحلة طويلة من الاستقرار السياسي النسبي، وهو ما ساعد على تعزيز الحياة الحضرية في مختلف أنحاء الإمبراطورية، وانعكس السلام الداخلي على ازدهار المدن، حيث توسعت أعمال البناء العام، وشُيدت المعابد والمباني الإدارية، إلى جانب تطوير الطرق والجسور والقنوات المائية التي ربطت بين الأقاليم المختلفة (Boatwright, 2000, pp. 143–150).

ويُعدّ السلام الذي تحقق في عهد هادريان أحد أبرز إنجازات سياسته الإمبراطورية، إذ شهدت المقاطعات فترة طويلة من الاســـتقرار بعد أن كان العالم الروماني قد أنهكته الحروب قبيل توليه الحكم، بما أتاح للإمبراطورية قدرًا ملحوظًا من التوازن والهدوء، وقد ارتبط هذا الاســـتقرار باهتمامه المباشـــر بالمقاطعات ومعرفته الدقيقة بأحوالها، الأمر الذي انعكس في تحســـين إدارتها وتعزيز التواصـل معها، مع ما ترتب على ذلك من ازدهار نسـبي في الحياة العامة، كما شـهدت تلك المرحلة نشـاطًا عمرانيًا واسـعًا شـمل تشـييد المعابد والمرافق العامة وإقامة الألعاب والاحتفالات، إلى جانب مشـــروعات البنية التحتية ذات الطابع العملي مثل الطرق والقنوات المائية والجســـور والموانئ، وهي مشروعات أسـهمت في دعم النشـاط الاقتصـادي وتيسـير الحياة اليومية، واسـتفادت بعض المدن من تشـجيع السـلطات المركزية للمبادرات المحلية في البناء، في ظل نظام مالي اعتمد بدرجة كبيرة على الجهود الفردية والإنفاق الأهلي أكثر من اعتماده على الدعم الحكومي المباشر، وهو ما يعكس طبيعة الإدارة المالية الرومانية في تلك المرحلة(Henderson, 1923, p.177).

وقد أســـهم هذا الاســـتقرار في تنشـــيط الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية داخل المدن، حيث انتشـــرت الحمامات العامة، والمرافق الترفيهية، والمدارس، مما عزز الطابع الحضـــري للإمبراطورية، ومع ذلك تشـــير الدراســـات إلى أن الدولة الرومانية لم تعتمد نموذجًا مركزيًا واســـع التمويل لهذه المشاريع، بل ظل الاعتماد الأكبر على السلطات المحلية والنخب الحضرية في تمويل جزء كبير من هذه الأعمال(Millar, 1977, pp. 198–202) .

وأعاد هادريان تنظيم النظام المالي للإمبراطورية، إذ ألغى كليًا أسلوب التلزيم القديم في جباية الضـرائب، واعتمد بدلاً منه إدارة مباشـرة أكثر انضـباطًا وصـرامة في الإشـراف على الموارد المالية (علي وآخرون، 2022: 21–22)، كما قام بمتابعة دقيقة لمداخيل الدولة الواسعة، بما يعكس توجهًا نحو ضبط اقتصادي محكم قائم على الرقابة الفردية المباشرة (دياكوف، كوفاليف، 2010: 660/2).

وتبرز هنا ملامح الســـياســـة الإدارية لهادريان، التي اتســـمت بالمرونة، إذ لم يكن التدخل الإمبراطوري قائمًا على التمويل المباشر فقط، بل أيضًـا على توظيف الموارد البشرية، خاصـة الجنود الذين امتلكوا مهارات هندسية ومعمارية، مما جعلهم عنصرًا مهمًا في تنفيذ المشروعات العامة بسرعة وكفاءة.(Le Bohec, 2015, p. 98)

وفي الحالات التي كانت تعاني فيها بعض المدن من أزمات مالية أو إدارية، كان التدخل الإمبراطوري يأخذ طابعًا إصـلاحيًا مباشـرًا، من خلال إرسـال موظفين متخصـصـين لإعادة تنظيم

الحسـابات المحلية وإصـلاح الخلل الإداري، وقد عُرفت هذه السـياسـة في المصـادر الرومانية بدور "المشـــرفين الإصـــلاحيين" الذين كانوا يعيدون ضـــبط الإدارة المحلية دون إلغاء ســـلطاتها (Boatwright, 2000, p. 162).

وتشـير النقوش والوثائق الإدارية إلى إرسـال بعثات قانونية ومالية إلى بعض أقاليم الشـرق الروماني مثل آسيا وسوريا، بهدف مراجعة الأوضـاع المالية وتحسين أداء المجالس المحلية، وهو ما يعكس سياسة قائمة على التدخل التصحيحي بدل الإقصاء أو المركزية الصارمة (Millar, 1977, p. 205).

كما امتد تدخل الدولة أحيانًا إلى منح إعفاءات ضـريبية مؤقتة للمدن المتضـررة من الكوارث الطبيعيـة، وهو مـا يعكس مرونـة في التعـامـل مع الأزمـات المحليـة، مع الاعتمـاد على توازن بين السلطة المركزية والنخب المحلية.(Ando, 2012, p. 87)

كما اتسـمت سـياسـة هادريان بقدر واضـح من التوازن بين المركزية واللامركزية، حيث ظل الإمبراطور يحتفظ بـالســـلطـة العليـا، بينمـا تُركـت إدارة المـدن لمجـالســـهـا المحليـة (Ordo decurionum) ضـمن إطار رقابي عام، وأدى ذلك إلى تعزيز دور النخب المحلية في إدارة الشؤون اليومية، مع استمرار إشراف الدولة على الجوانب المالية والقانونية الأساسية (Millar, 1977, pp. 210–212).

كما تشـير بعض الحالات، مثل بيثينيا وبونتوس، إلى تدخل مباشـر من الإمبراطور في إدارة الأقاليم عندما تفاقمت الأزمات المالية أو الإدارية، حيث تولى الإشـراف المباشـر عليها لفترة محدودة بهدف إعادة الاستقرار، قبل إعادة تسليمها للإدارة التقليدية.(Cassius Dio, 69.14–69.16)

كما ارتبطت سـياسـة هادريان بنوع من التنظيم المدني الذي يهدف إلى تحسـين جودة الحياة داخل المدن، حيث جرى تنظيم المرافق العامة وضـــبط اســـتخدامها، مع الاهتمام بحماية الفئات الضـعيفة وتنظيم الحياة اليومية داخل الأحياء الحضـرية، كما استمر تطوير نظام الإغاثة الاجتماعية للأطفال(Alimenta) ، الذي بدأ قبل عهده وتوسع في بنيته الإدارية خلال حكمه عبر تنظيم التمويل والإشراف الإداري.(Boatwright, 2000, p. 178)

وتشـير هذه السـياسـات إلى توجه إداري يجمع بين التنظيم والبعد الاجتماعي، حيث لم يكن الهدف مجرد ضبط الدولة إداريًا، بل أيضًا تعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل المدن، عبر سياسات دعم غير مباشرة وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة(Ando, 2012, p. 102) .

كما حظيت المدن ومجالسـها البلدية بأهمية كبيرة في التنظيم الإداري الروماني، إذ كانت الاستقلالية المحلية والمؤسسات المدنية واسعة الانتشار، بما يعكس دور المدينة ذات الحكم الذاتي بوصـفها أحد أسـس البنية الحضـارية الرومانية، وفي إطار تنظيمات هادريان، أُعيد العمل بامتياز السماح بالوصايا لصالح المدن وفق ما أقره نرفا، كما أُعفي أعضاء المجالس البلدية (الدِيكوريون) من عقوبة الإعدام باسـتثناء بعض الجرائم الجسـيمة، مع تأكيد حظر الدفن داخل حدود المدن بوصـفه قانونًا إمبراطوريًا ملزمًا يرسـخ سـمو التشـريع المركزي على القوانين المحلية، وشـهدت هذه المرحلة تنافسًـا على نيل "الحقوق اللاتينية" أو صـفة المسـتعمرة، وقد منح هادريان عددًا من المدن هذه الحقوق، مع تمييز بين "الحقوق اللاتينية الصـغرى والكبرى"، حيث كان للأولى أثر محدود في منح المواطنة، بينما وسّعت الثانية نطاقها ليشمل أعضاء المجالس البلدية، بما يعكس تطور دمج النخب المحلية ضمن النظام الروماني(Henderson, 1923, pp.180-181).

ومن أبرز الإصـلاحات الإدارية في عهد الإمبراطور هادريان توسـع جهازه الاسـتشـاري (consilium principis) وزيادة عدد الموظفين الإداريين، مع تعزيز مركزية الإدارة وربطها بشخص الإمبراطور، كما قُسـمت إيطاليا إداريًا بصـورة أكثر ارتباطًا بالحكم الإمبراطوري، ونُظمت الوظائف المدنية بالاعتماد على طبقة الفرسـان بعد إعفائهم من الخدمة العسـكرية، مع اسـتحداث مناصـب إشـرافية جديدة مثل الإشـراف على البريد والنقل، كذلك أنشـأ ديوانين للمراسـلات باللغتين اليونانية واللاتينية، وشـكّل لجنة من كبار الفقهاء لجمع وتنظيم القانون الروماني، كما كان البريتور يصـدر منشورًا يحدد فيه برنامجه القضائي عند توليه المنصب (الأحمد: د.ت: 186).

كما أصـدر هادريان إصـلاحات مهمة شـملت تنظيم السـلطة القضـائية وتعزيز دور الفقهاء، كما وضـع قيودًا لحماية العبيد من التعسـف، مثل منع قتلهم دون سـبب مشـروع وحظر بيع الأطفال لأغراض غير إنسـانية، وفي إطار تطوير الجهاز الإداري، أعاد تنظيم الإدارة المركزية باختيار موظفين أكفاء من طبقة الفرسان، مع تشديد معايير الكفاءة والولاء والقدرة الإدارية، بما يعكس توجهه نحو إدارة أكثر كفاءة وانضباطًا للدولة الإمبراطورية(الأحمد: د.ت: 186-187).

وكان دمج المستوطنات المرتبطة بالمعسكرات العسكرية في المدن (municipia) يتم تقليديًا بعد نقل الفيلق من موقعه، بحيث يتحول مقره السـابق إلى مدينة مدنية، غير أن هادريان خالف هذا النهج ومنح الحقوق البلدية لبعض التجمعات التي ما تزال تسـتضـيف معسـكرات دائمة، في تجربة إدارية مهمة شـملت مواقع كبرى على نهر الدانوب مثل كارنونتوم وأكوينكوم وفيمنياكيوم، إضـافة إلى لامباسيس في إفريقيا، وهو ما استمر لاحقًا في عهد ماركوس أوريليوس في داقية، وأسهم هذا التوجه في تعزيز نشـوء المدن الرومانية على الحدود، ودعم الإدارة المحلية بوجود قدامى المحاربين الذين سـاعدوا في الطوارئ العسـكرية، بما عزز الاسـتقرار الحدودي دون أن يُحدث تغييرًا جذريًا في النظام الإداري العام(Henderson, 1923, p.182).

ثالثًا: المجلس الاستشاري ودوره في دعم الإدارة الإمبراطورية.

بعد القضـاء على الثورة اليهودية اتجه الإمبراطور هادريان إلى ترسيخ الاستقرار الإداري من خلال إعادة تنظيم العلاقة بين السـلطة الإمبراطورية ومجلس الشـيوخ، مع توسـيع دور المجلس الاستشاري الإمبراطوري في إدارة شؤون الدولة(Cassius Dio, 1927, 69.14–16.3) ، ولم يكن هدفه إلغاء المؤسـسـات التقليدية التي ورثتها الإمبراطورية عن العصـر الجمهوري، بل إعادة توظيفها بما يضـمن سرعة اتخاذ القرار مع الحفاظ على الشرعية الدستورية، ولهذا استمر مجلس الشيوخ في ممارسة عدد من اختصـاصـاته، ولا سيما ما يتعلق بإدارة بعض الولايات وإقرار التشريعات الرسمية، في حين أصـبح المجلس الاسـتشـاري للإمبراطور الأداة الرئيسـة التي يستند إليها هادريان في دراسـة القضـايا السـياسـية والإدارية والقانونية قبل إصـدار قراراته، وقد أسـهم هذا التوجه في منح الإدارة الإمبراطوريـة قدرًا أكبر من التنظيم والفاعلية، مع تقليل الاعتماد على الاجتهادات الفردية في إدارة شؤون الدولة(Millar, 1977, pp. 341–344) .

وتظهر هذه السياسة بوضوح في أسلوب اختيار حكام الولايات، إذ ابتعد هادريان عن تعيين المسـؤولين على أسـاس المكانة الاجتماعية وحدها، واتجه إلى الاعتماد على الكفاءة والخبرة الإدارية والقانونية(Birley, 2013, pp. 256–258)، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعيين سـيفيروس حاكمًا على ولاية بيثينيا لما عُرف عنه من العدالة وحسـن الإدارة، حيث اسـتطاع إعادة تنظيم شـؤون الولاية ومعالجة مشـكلاتها الإدارية بكفاءة، وفي المقابل أُلحق إقليم بمفيلية بإدارة مجلس الشـيوخ ليخضـع للنظام السـناتوري المعتاد، وهو ما يعكس حرص الإمبراطور على اسـتمرار التعاون بين السـلطة

المركزية والمؤسسات التقليدية، وعدم تجريد مجلس الشيوخ من صلاحياته الإدارية بصورة كاملة، وإنما توزيع الاختصاصات بما يحقق الكفاءة والاستقرار (Cassius Dio, 1927, 69.14–16.3).

وامتد دور المجلس الاستشاري إلى إدارة العلاقات الخارجية، إذ لم يكن الإمبراطور يصدر قراراته الدبلوماسية بمعزل عن مؤسسات الدولة، فعندما وصلت إلى روما وفود من الملك فولوجاسيس ومن الإيازجيين، عرض هادريان مطالبهم على مجلس الشيوخ قبل إصدار الرد الرسمي، وهو ما يعكس حرصه على إشراك المجلس في القضايا ذات الطابع السياسي والدبلوماسي، وإضفاء الشرعية المؤسسية على القرارات الخارجية، وقد أسهم هذا النهج في تعزيز مكانة مجلس الشيوخ بوصفه شريكًا في مناقشة القضايا الكبرى، حتى وإن بقي القرار النهائي بيد الإمبراطور، الأمر الذي حافظ على التوازن بين السلطة الشخصية والمظهر الدستوري للحكم(Birley, 2013, pp. 258–259) .

كما برزت أهمية المجلس الاستشاري في المجال التشريعي، ولا سيما عند تنفيذ مشروع تقنين «المرسوم الدائم(Edictum Perpetuum) «، الذي يُعد من أبرز الإصلاحات القانونية في عهد هادريان، فقد كان هذا المرسوم يصدر سنويًا عن البريتور ويُعدَّل وفقًا للظروف القضائية، إلا أن هادريان رأى أن استمرار التعديلات السنوية يؤدي إلى تباين الأحكام القانونية، فكلف الفقيه الروماني سالفيوس يوليانوس بإعادة تنظيمه وصياغته في صورة مدونة قانونية ثابتة. وبعد الانتهاء من إعدادها، عُرضت على مجلس الشيوخ لإقرارها رسميًا، وبذلك احتُفظ بالإجراءات الدستورية التقليدية(Henderson, 1923, p.191–196) ، في حين انتقلت سلطة تعديل المرسوم مستقبلًا إلى الإمبراطور وحده، من خلال المراسيم والقرارات الإمبراطورية، وقد مثّل هذا الإصلاح خطوة مهمة نحو توحيد تطبيق القانون في أنحاء الإمبراطورية، وتعزيز استقرار النظام القضائي، مع جعل المجلس الاستشاري والفقهاء جزءًا أساسيًا من عملية إعداد التشريع(Honoré, 2002, pp. 53–58؛ Jolowicz & Nicholas, 1972, pp. 97–99).

ولم يقتصر دور المجلس الاستشاري على صياغة القوانين، بل امتد إلى الاستعانة بكبار فقهاء القانون في دراسة النزاعات وإبداء الرأي في القضايا التي تُعرض على الإمبراطور، وقد أدى ذلك إلى زيادة تأثير المدرسة القانونية الرومانية في إدارة الدولة، حيث أصبحت القرارات الإمبراطورية تستند إلى آراء قانونية متخصصة بدلًا من الاقتصار على الاعتبارات السياسية، وأسهم هذا التطور في تعزيز مبدأ سيادة القانون داخل الجهاز الإداري، وفي توحيد تفسير التشريعات بين مختلف

الولايات، وهو ما انعكس إيجابًا على كفاءة الإدارة الإمبراطورية واسـتقرارها (Millar, 1977, pp. 344–347).

وفي إطار دعم النزاهة الإدارية، أصـدر هادريان عددًا من التشـريعات التي هدفت إلى الحد من تضـارب المصـالح داخل الطبقة الحاكمة، ومن أبرزها القانون الذي منع أعضـاء مجلس الشـيوخ من استئجار حقوق جباية الضرائب، وذلك للحيلولة دون استغلال نفوذهم السياسي لتحقيق مكاسب مالية، كما أظهر التزامًا واضـحًا بتطبيق القانون عندما رفض طلب الجمهور بإعتاق أحد سـائقي العربات، مؤكدًا أن تحرير العبد يعد حقًا قانونيًا يملكه سيده وحده ولا يجوز فرضه بقرار جماهيري أو إداري، وتعكس هذه المواقف حرص الإمبراطور على احترام القواعد القانونية وحماية حقوق الملكية، حتى في الحالات التي كان يمكن أن تحقق له شـعبية لدى العامة، وهو ما يعكس تغليب الاعتبارات القانونية على الاعتبارات السياسية(Birley, 2013, pp. 261–262) .

كما اتجهت التطورات الإدارية في عهد هادريان أن الدولة الرومانية تدريجيًا نحو نمط حكم أكثر تنظيمًا يقوم على الطابع المؤسـسـي وتوزيع الأدوار بين الإمبراطور ومجلس الشـيوخ والمجلس الاستشاري الإمبراطوري، بما يحقق كفاءة أعلى في إدارة شؤون الإمبراطورية مع الحفاظ على الإطار الدسـتوري الذي منح النظام الروماني شـرعيته التاريخية(Millar, 1977, p. 343) ، وقد حرص هادريان على عدم إلغاء المؤسـسـات التقليدية، بل أعاد توظيفها داخل منظومة إدارية أكثر فاعلية، تسمح بتسريع اتخاذ القرار وتقليل الاعتماد على الاجتهاد الفردي، مع تعزيز دور المشورة والخبرة في عملية الحكم.

وبذلك تحول المجلس الاستشاري الإمبراطوري إلى عنصر أساسي في عملية صنع القرار، إذ لم يعد دوره مقتصـرًا على تقديم الرأي، بل أصـبح يشـارك في دراسـة القضـايا السـياسـية والإدارية والقانونية قبل إصـدار القرارات، وهو ما منح الإدارة طابعًا أكثر تخصـصًا قائمًا على التحليل والخبرة، خاصـة مع إدماج الفقهاء والخبرات القانونية في آلية اتخاذ القرار، وقد أدى ذلك إلى جعل القرارات الإمبراطورية أكثر ارتباطًا بالاعتبارات القانونية والتنظيمية بدلًا من الاعتبارات الشـخصـية أو الفردية المباشرة(Cassius Dio, 1927, 69.14–16.3؛ Millar, 1977, pp. 344–347).

كما شـهدت سـياسـة اختيار الولاة والمسـؤولين تحولًا واضـحًا نحو معيار الكفاءة بدلًا من الاعتبارات الاجتماعية والطبقية، حيث أصـبحت الخبرة الإدارية والقدرة على إدارة الأقاليم عاملًا حاسـمًا في التعيين، مما سـاعد على تحسـين أداء الإدارة المحلية ورفع مسـتوى الاسـتقرار داخل

الولايات، وفي الوقت نفســـه تم الحفاظ على توازن إداري بين الولايات الخاضـــعة للإمبراطور وتلك التابعة لمجلس الشيوخ، بما يعكس استمرار حضور المؤسسات التقليدية ضمن إطار أكثر مرونة (Cassius Dio, 1927, 69.14–16.3؛Birley, 2013, pp. 256–258).

وامتد دور المجلس الاستشاري إلى المجال الدبلوماسي، حيث أصبحت القضايا الخارجية تُعرض ضمن إطار مؤسسي للنقاش قبل اتخاذ القرار النهائي، مما منح السياسة الخارجية قدرًا أكبر من التنظيم والشرعية المؤسسية، حتى مع بقاء القرار النهائي بيد الإمبراطور، ويعكس هذا التوجه تعزيز المشاركة المؤسسية في القضايا الكبرى للدولة والحد من الطابع الفردي في إدارة السياسة الخارجية (Birley, 2013, pp. 258–259).

وفي المجال التشريعي برز دور المجلس الاستشاري بوضوح من خلال مشروع تقنين المرسوم البريتوري(Edictum Perpetuum) ، الذي مثل خطوة مهمة نحو تثبيت القواعد القانونية وتوحيدها بدلًا من بقائها عرضة للتعديل السنوي. وقد جرى إعداد الصياغة الجديدة عبر خبرة فقهية متخصصة، ثم عرضها على مجلس الشيوخ لإقرارها، بما حافظ على الشكل الدستوري التقليدي، في حين انتقلت فعليًا سلطة التطوير والتعديل إلى الإمبراطور، وهو ما يعكس اتجاهًا نحو مركزية تشريعية أكثر وضوحًا(Henderson, 1923, pp. 196–198 ؛Honoré, 2002, pp. 53–58).

كما ساهم هذا التطور في تعزيز حضور الفقه القانوني داخل إدارة الدولة، حيث أصبحت الآراء الفقهية عنصرًا رئيسيًا في تفسير القوانين وحسم النزاعات، الأمر الذي أدى إلى توحيد المعايير القانونية بين الولايات وتقليل التباين في التطبيق. وقد دعم ذلك ترسيخ مبدأ سيادة القانون داخل الجهاز الإداري، وتحويله من إدارة تعتمد على الاجتهاد الفردي إلى إدارة أكثر استنادًا إلى قواعد قانونية مستقرة(Millar, 1977, pp. 344–347 ؛Jolowicz & Nicholas, 1972, pp. 97–99).

وفي إطار تنظيم الحياة الإدارية، اتجه هادريان إلى إصدار تشريعات تهدف إلى الحد من تضارب المصالح داخل الطبقة الحاكمة، عبر منع بعض الممارسات التي قد تؤدي إلى استغلال النفوذ السياسي لتحقيق مكاسب خاصة، كما اتسمت مواقفه بالتطبيق الصارم للقانون حتى في القضايا الحساسة اجتماعيًا، بما يعكس تغليب الاعتبارات القانونية على الاعتبارات السياسية، وترسيخ مبدأ خضوع السلطة للقانون(Birley, 2013, pp. 261–262) .

وبناءً على ذلك أصـــبح المجلس الاســـتشـــاري في عهد هادريان أحد أبرز أدوات الإدارة الإمبراطورية، إذ لم يقتصـر دوره على المشـورة، بل تحول إلى مركز مؤسـسـي يشـارك في صـياغة القرار في مجالات متعددة تشـمل الإدارة والتشـريع والسـياسـة الخارجية، مع الاعتماد المتزايد على الخبرة القانونية في ضبط عملية الحكم، وقد أسهم هذا التحول في رفع كفاءة الجهاز الإداري، وترسيخ الطابع المؤسـسـي للدولة، وتحقيق توازن نسـبي بين السـلطة الإمبراطورية والمؤسـسـات التقليدية، بما جعل عهد هادrian مرحلة متقدمة في تطور النظام الإداري الروماني (Millar, 1977, pp. 347–350؛ Boatwright, 2000, pp. 94–101).

يتضـح مما سبق أن المجلس الاستشاري في عهد هادريان اكتسب دورًا أكثر فاعلية في دعم الإدارة الإمبراطورية، إذ أصـــبح جزءًا مهمًا من آلية اتخاذ القرار في القضـــايا الإدارية والتشـــريعية والدبلوماسية، مع استمرار الحفاظ على الإطار المؤسسي التقليدي لمجلس الشيوخ، كما اتجهت سياسة الإمبراطور إلى تعزيز الكفاءة في إدارة شـــؤون الدولـة من خلال الاعتمـاد على الخبرات القانونيـة وتنظيم العمل التشـريعي بصـورة أكثر اسـتقرارًا، وهو ما أسـهم في تطوير أسـلوب الحكم وتحقيق قدر أكبر من التوازن بين السلطة المركزية والمؤسسات التقليدية.

رابعًا: الإصلاحات القانونية وتطوير التشريعات.

مثّلت الإصـلاحات القانونية في عهد الإمبراطور هادريان تحولًا بنيويًا عميقًا في تطور النظام القانوني الروماني، إذ انتقل القانون من مرحلة التعدد والتراكم غير المنظم إلى مرحلة التقنين والتوحيد تحت سلطة مركزية واضحة، وقد ارتبط هذا التحول بفكرة جوهرية في الفكر الإداري الروماني، مفادها أن اتســـاع الإمبراطورية وتنوع أقاليمها لم يعد يســـمح باســـتمرار النظام القديم القائم على الاجتهاد المتغير للبريتور والممارسات القضائية المتباينة، بل أصبح من الضروري إيجاد مرجعية قانونية ثابتة تضـــمن وحدة التطبيق واســـتقرار الأحكام عبر جميع الولايات (Greenidge, 1901, p. 33؛ Sohm, 1892, p. 77).

وفي هذا الإطار جاء تقنين "المرسـوم الدائم (Edictum Perpetuum) "بوصـفه أحد أهم مظاهر الإصـلاح القانوني، حيث جرى جمع المراسيم البريتورية التي كانت تصدر سنويًا في صياغة قانونية موحدة، تمثل مرجعًا نهائيًا للقضـاء، وقد أدى هذا الإجراء إلى إيقاف الدور التطويري للبريتور في إنشـاء قواعد جديدة أو تعديل القواعد القائمة، بعد أن كان هذا الدور يمثل أحد أهم مصـادر تطور القانون الروماني في العصـر الجمهوري، وبذلك تحولت وظيفة البريتور من وظيفة شـبه تشـريعية إلى

وظيفة تنفيذية وتفسيرية محدودة، بينما انتقل مركز التشريع الفعلي إلى الإمبراطور بوصفه السلطة العليا في الدولة(Henderson, 1923, pp. 196–197).

ومع ذلك فإن هذا التحول لم يكن إلغاءً كاملًا للمؤسسات التقليدية، بل إعادة تنظيم لها داخل إطار إمبراطوري جديد، فقد حافظ هادريان على الشكل الدستوري القديم من خلال عرض مشروع التقنين على مجلس الشيوخ لإقراره، الأمر الذي منح الإصلاح طابعًا شرعيًا مزدوجًا يجمع بين السلطة الإمبراطورية والاعتماد الشكلي على المؤسسة السناتورية، ويعكس هذا الأسلوب الإداري حرص الإمبراطور على عدم إقصاء النخب التقليدية، بل دمجها داخل منظومة القرار الجديد بما يضمن استقرار النظام السياسي والقانوني في آن واحد (Girard, 1913, p. 53؛ Buckland, 1921, pp. 18–21).

كما أسهم هذا التقنين في إعادة ترتيب مصادر القانون الروماني بصورة أكثر وضوحًا، حيث أصبحت القرارات الإمبراطورية (Constitutiones) المصدر الأعلى للتشريع، بما تشمله من مراسيم وقرارات قضائية ورسائل قانونية وتعليمات إدارية، وقد أدى ذلك إلى تقليص الدور العملي لـ"القانون الشرفي "(Jus honorarium) الذي كان يعتمد على اجتهاد البريتور، واستبداله بنظام قانوني أكثر مركزية واستقرارًا، يهدف إلى توحيد المعايير القانونية داخل الإمبراطورية الواسعة، وبذلك أصبح القانون أقل ارتباطًا بالممارسة المحلية وأكثر خضوعًا للتوجيه المركزي الصادر عن الإمبراطور(Henderson, 1923, pp. 197)

ومن النتائج المهمة لهذا التطور أن الفقهاء القانونيين اكتسبوا دورًا متزايد الأهمية داخل النظام القانوني، إذ لم يعد دورهم مقتصرًا على الشرح النظري، بل أصبحوا جزءًا من عملية صناعة القرار القانوني، فقد شارك كبار الفقهاء في تفسير النصوص وتقديم الرأي القانوني للإمبراطور، مما أدى إلى دمج الفقه بالقانون الرسمي للدولة. وقد أسهم هذا التفاعل في تطوير منهج علمي للقانون الروماني، يقوم على التحليل والتفسير المنهجي بدلًا من الاعتماد على الأعراف والاجتهادات المتفرقة (Lenel, 1927, p. 85).

كما أن تقنين المرسوم البريتوري لم يكن مجرد عملية تنظيم إداري، بل كان نقطة تحول في طبيعة السلطة التشريعية نفسها، إذ نقل مركز الإبداع القانوني من القضاء المحلي إلى الإمبراطور، فبعد أن كان البريتور يملك سلطة تعديل القانون عمليًا من خلال ممارساته السنوية، أصبح القانون بعد التقنين نصًا ثابتًا لا يجوز تغييره إلا من خلال السلطة الإمبراطورية وحدها. وقد أدى ذلك إلى

تعزيز مركزية الدولة، وتوحيد المرجعية القانونية، وتقليل التباين في الأحكام بين الأقاليم المختلفة (Gibbon, 1909–1914, Vol. 4, p. 450).

وبذلك يمكن القول إن هذه الإصلاحات لم تؤدِّ إلى تجميد القانون الروماني، بل أعادت توجيه آليات تطوره، فبدل أن يكون التطوير ناتجًا عن الممارسة القضائية المتفرقة، أصبح مرتبطًا بقرارات مركزية منظمة تصدر عن الإمبراطور بعد الاستعانة بالفقهاء والمجالس الاستشارية، وبذلك دخل القانون الروماني مرحلة جديدة من التوازن بين الثبات التشريعي والمرونة التفسيرية، وهو ما مهد لاحقًا لظهور المدونات القانونية الكبرى في العصور المتأخرة، وعلى رأسها مدونة جستنيان.

الخاتمة

يتبين من دراسة عهد الإمبراطور هادريان (117–138م) أنه يمثل مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ الدولة الرومانية، حيث اتجهت الإدارة الإمبراطورية نحو مزيد من التنظيم المؤسسي والانضباط القانوني، مع إعادة ضبط العلاقة بين مركز السلطة وبقية أجهزة الدولة، وقد أسهمت هذه السياسات في تحقيق درجة أعلى من الاستقرار السياسي والإداري، والحد من آثار التوسع العسكري غير المدروس، إلى جانب تطوير أدوات الحكم بما يتناسب مع اتساع الإمبراطورية وتعقيد إدارتها.

أولًا: النتائج

1. أظهر هادريان توجهًا واضحًا نحو ترسيخ الاستقرار الداخلي بدلًا من التوسع الخارجي، حيث اعتمد سياسة دفاعية قائمة على تثبيت الحدود وتنظيمها، وهو ما ساعد في تقليل الأعباء المالية والبشرية التي كانت تنجم عن الحروب المستمرة، وأدى إلى توجيه الموارد نحو الإدارة والتنظيم الداخلي .
2. أسهم في إعادة بناء الجهاز الإداري للدولة على أسس أكثر كفاءة، من خلال الاعتماد على معيار الخبرة والقدرة العملية في اختيار الولاة والمسؤولين، بدلًا من الاقتصار على المكانة الاجتماعية، مما أدى إلى تحسين أداء الإدارة المحلية ورفع مستوى الانضباط في الأقاليم .
3. عمل على تعزيز الطابع المؤسسي للحكم، حيث لم تعد القرارات تُتخذ بصورة فردية خالصة، بل أصبحت تمر عبر مستويات من المشورة والدراسة داخل المجلس الاستشاري، الأمر الذي ساعد على تحسين جودة القرار الإداري وتقليل العشوائية في إدارة شؤون الدولة .

4. أدى توسـيع دور المجلس الاسـتشـاري إلى إرسـاء نمط إداري أكثر تنظيمًا يقوم على توزيع الأدوار داخل السلطة الإمبراطورية، حيث أصبح هذا المجلس أداة فاعلة في دراسة القضايا السياسية والإدارية قبل اعتمادها، بما عزز من فعالية الجهاز الحاكم .

5. شـــهد المجال القانوني في عهده تطورًا مهمًا تمثل في دعم جهود تنظيم التشـــريعات وتوحيد أســـس تطبيق القانون، مما أســـهم في تقليل التباين في الأحكام بين الأقاليم المختلفة، وعزز من مبدأ العدالة القانونية داخل الإمبراطورية .

6. اتسمت سياسته القانونية بالصرامة في التطبيق والحرص على المساواة أمام القانون، حيث جرى التعامل مع القضايا وفق القواعد القانونية المستقرة دون منح امتيازات استثنائية، وهو ما دعم فكرة سيادة القانون على السلطة .

7. أسهمت هذه الإصلاحات مجتمعة في تعزيز قوة الدولة الرومانية داخليًا، إذ أدى التكامل بين التنظيم الإداري والتطوير القانوني إلى رفع كفاءة الحكم وتحقيق قدر أكبر من الاســـتقرار السياسي على المدى الطويل .

8. يمكن القول إن عهد هادريان مثّل نقطة تحول في طبيعة الحكم الإمبراطوري، من نموذج يعتمد على التوســـع والارتجال إلى نموذج أكثر اســـتقرارًا يقوم على التخطيط الإداري والمؤسسي .

ثانيًا: التوصيات

1. توسيع الدراسات التاريخية التي تتناول البنية المؤسسية للإدارة الرومانية بدل الاكتفاء بالسرد السياسي للأحداث .

2. التركيز على دور المجالس الاســـتشـــارية في تطور أنظمة الحكم القديمة لفهم جذور الإدارة الحديثة .

3. دراسة العلاقة بين الإصلاحات القانونية والاستقرار السياسي في الإمبراطوريات القديمة بشكل أعمق .

4. تحليل أثر سياسات هادريان الإدارية على الأقاليم الرومانية بصورة تفصيلية .

5. ربط التجربة الإدارية في عهد هادريان بمفاهيم الحكم الرشيد في الدراسات السياسية الحديثة.

المصادر.

1. الأحمد، سامي سعيد (د.ت)، تاريخ الرومان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد– كلية الآداب.
2. دياموف، ف؛ كوفاليف.س (2010)، الحضارات القديمة، ترجمة: نسيم واكيم اليازجي، ج2، منشورات دار علاء الدين، دمشق.
3. علي، ضامن، وثام، حدير، سليمان، لعطب (2022)، إنجازات أباطرة الأسرة الأنطونية في روما والمغرب القديم (98–180م)، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون تيارات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
4. الناصري، سيد أحمد علي (1991). تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. Ando, C. (2012). Imperial Rome AD 193–284: The critical century. Edinburgh University Press.
6. Bennett, Julian (2001). Trajan. Optimus Princeps. Bloomington: Indiana University Press.
7. Birley, A. R. (2013). Hadrian: The restless emperor. Routledge.
8. Boatwright, M. T. (2000). Hadrian and the cities of the Roman Empire. Princeton University Press.
9. Buckland, W. W. (1921). A text-book of Roman law from Augustus to Justinian (3rd ed.). Cambridge University Press.
10. Dio, Cassius(1927). Roman History. Vol. 9. Loeb Classical Library. Cambridge, MA: Harvard University Press.
11. Gibbon, E. (1909–1914). The history of the decline and fall of the Roman Empire (J. B. Bury, Ed., Vol. 4). Methuen.
12. Girard, P. F. (1913). Textes de droit romain. A. Rousseau.
13. Goldsworthy, A. (2003). The complete Roman army. Thames & Hudson.
14. Greenidge, A. H. J. (1901). Roman public life. Macmillan and Co., Ltd.
15. Gregorovius, F. (1898). The Emperor Hadrian: A Picture of the Graeco-Roman World in his Time (M. E. Robinson, Trans.). London: Macmillan and Co.
16. Henderson, B. W. (1923). The life and principate of the Emperor Hadrian, A.D. 76–138. Methuen & Co. Ltd.
17. Le Bohec, Y. (2015). The imperial Roman army. Routledge.
18. Lenel, O. (1927). Das Edictum perpetuum: Ein Versuch zu seiner Wiederherstellung (F. von Savigny-Stiftung ed.). Bernhard Tauchnitz.
19. Millar, F. (1992). The emperor in the Roman world (31 BC–AD 337). Cornell University Press.
20. Smith, W. (Ed.). (1849). Dictionary of Greek and Roman biography and mythology (Vol. 3). Little, Brown and Company.
21. Sohm, R. (1892). The institutes of Roman law. Clarendon Press.
22. Southern, P. (2006). The Roman army: A social and institutional history. Oxford University Press.

References:

1. Al-Ahmad, Sami Saeed (n.d.), History of the Romans, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad – College of Arts.
2. Ali, Dhamin; Wathah, Hadir; Suleiman, La'tab (2022), Achievements of the Antonine Emperors in Rome and Ancient Maghreb (98–180 AD), Master's thesis, University of Ibn Khaldoun, Tiaret, People's Democratic Republic of Algeria.
3. Al-Nasiri, Sayyid Ahmad Ali (1991), Political and Civilizational History of the Roman Empire, Dar Al-Nahda Al-Arabiyya, Cairo.
4. Ando, C. (2012). Imperial Rome AD 193–284: The critical century. Edinburgh University Press.
5. Bennett, Julian (2001). Trajan. Optimus Princeps. Bloomington: Indiana University Press.
6. Birley, A. R. (2013). Hadrian: The restless emperor. Routledge.
7. Boatwright, M. T. (2000). Hadrian and the cities of the Roman Empire. Princeton University Press.
8. Buckland, W. W. (1921). A text-book of Roman law from Augustus to Justinian (3rd ed.). Cambridge University Press.
9. Dio, Cassius(1927). Roman History. Vol. 9. Loeb Classical Library. Cambridge, MA: Harvard University Press.
10. Dyamov, F.; Kovalev, S. (2010), Ancient Civilizations, trans. Naseem Wakim Al-Yazji, vol. 2, Dar Alaa Al-Din Publications, Damascus.
11. Gibbon, E. (1909–1914). The history of the decline and fall of the Roman Empire (J. B. Bury, Ed., Vol. 4). Methuen.
12. Girard, P. F. (1913). Textes de droit romain. A. Rousseau.
13. Goldsworthy, A. (2003). The complete Roman army. Thames & Hudson.
14. Greenidge, A. H. J. (1901). Roman public life. Macmillan and Co., Ltd.
15. Gregorovius, F. (1898). The Emperor Hadrian: A Picture of the Graeco-Roman World in his Time (M. E. Robinson, Trans.). London: Macmillan and Co.
16. Henderson, B. W. (1923). The life and principate of the Emperor Hadrian, A.D. 76–138. Methuen & Co. Ltd.
17. Le Bohec, Y. (2015). The imperial Roman army. Routledge.
18. Lenel, O. (1927). Das Edictum perpetuum: Ein Versuch zu seiner Wiederherstellung (F. von Savigny-Stiftung ed.). Bernhard Tauchnitz.
19. Millar, F. (1992). The emperor in the Roman world (31 BC–AD 337). Cornell University Press.
20. Smith, W. (Ed.). (1849). Dictionary of Greek and Roman biography and mythology (Vol. 3). Little, Brown and Company.
21. Sohm, R. (1892). The institutes of Roman law. Clarendon Press.
22. Southern, P. (2006). The Roman army: A social and institutional history. Oxford University Press.

الملاحق

الملحق رقم (1) (Gregorovius, 1898, 7).

شكل (١)

شجرة نسب الإمبراطور تراجان

ولا توجد صلة نسب مباشرة بالإمبراطور هادريان

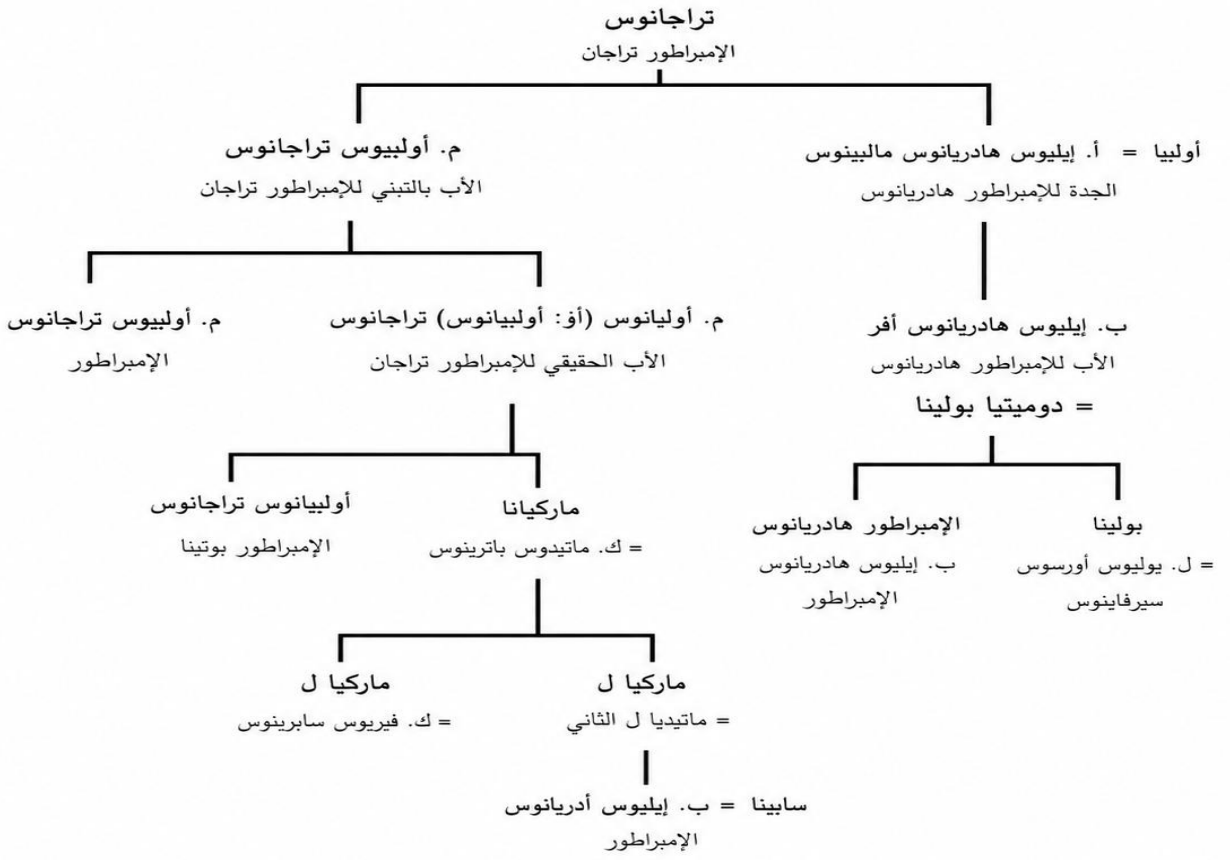

المصدر: بالاعتماد على المصادر الكلاسيكية القديمة(مثل: *Historia Augusta*، و*De Vita Hadriani*)، ودراسات الأنساب الرومانية الحديثة.

ملاحظة: لا توجد صلة نسب مباشرة أو غير مباشرة بين الإمبراطور تراجان والإمبراطور هادريان، بل تجمعهما فقط صلات عائلية بالزواج.